ر

الملخص

النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشئ

"دراسة سيسيوبوليتيكية لأعضاء مجلسي الوزراء والمجلس التشريعي بين عامي 1994-2003"

إعداد

عبدربه عبد القادر العنزي

إشراف

الدكتور . عبد العزيز عياد

تناولت هذه الدراسة موضوع النخبة السياسية الفلسطينية ، واستهدفت – تحديدا- أعضاء المجلس التشريعي ومجلس الوزراء ، من الفترة الممتدة بين عام 1994 موعد تشكل أول مجلس وزراء فلسطيني وذلك بعد وثيقة إعلان المبادئ- أوسلو مرورا بانتخابات المجلس التشريعي عام 1996 وانتهاء بآخر مجلس وزراء والذي استحدث فيه منصب رئيس وزراء في 2003م ، وهدفت الدراسة التعرف على الخلفيات الاجتماعية والسياسية والطبقية لأعضاء النخبة السياسية ، والاطلاع على الخصائص الفردية لها من خلال معرفة المستويات التعليمية والمهنية والثقافية والاتجاهات السياسية والانتماءات الحزبية والأصول الطبقية لهذه النخبة السياسية.

وناقشت الدراسة الإطار المجتمعي الفلسطيني باعتبار أن عناصر وملامح السياق المجتمعي الفلسطيني القائم الحاضنة لنشأة وتبلور أعضاء النخبة السياسية خاصة مع جملة التحولات الدولانية التي شهدها النظام الفلسطيني بعد وثيقة إعلان المبادئ ، وهي تحولات أدخلت أنماطا وممارسات سياسية واجتماعية واقتصادية كاستجابة للتحولات الحاصلة بعد عملية التسوية السياسية المدفوعة بقوى دولية عظمى تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء المجالس الوزارية المتعاقبة منذ 1994 بالإضافة إلى كافة أعضاء المجلس التشريعي ، وقد تم استخدام اكثر من منهج علمي لجمع بيانات شاملة ، فقد تم استخدام المنهج المسحي الوصفي ، والمنهج التاريخي ، والتي ساعدت الباحث في جمع قدر كافي من المعلومات والبيانات التي تم الاستفادة منها في هذه الدراسة وغطت جزء كبير من الخصائص البنائية لأعضاء النخبة السياسية.

وتتبعت الدراسة معايير التجنيد السياسي ضمن هاتين المؤسستين الحديثتين في النظام السياسي الفلسطيني الناشىء باعتبارهما أهم المؤسسات الحديثة في بنية السلطة الفلسطينية وأظهرت أن معايير التجنيد السياسي للنخبة الفلسطينية تتركز حول اعتبارات تعكس ضعف النظام السياسي

الذي يتكئ على مفاهيم لا تبعث على إعمال مفاعيل النظم المؤسساتية أو تطوير المبادئ العامة للأسس الديمقراطية ، ويعكس تداعيات هذا الضعف اعتماد الولاءات التقليدية من جهوية وحمائلية وعشائرية كمقاييس رئيسة في عملية التجنيد ، عدا عن هيمنة حزب واحد يمثل قناة الرفد الرئيسة للنخبة السياسية ، في حين ألزمت اتفاقات التسوية تجنيد أكثر من 80% من أعضاء المجلس التشريعي في نخبة مجلس الوزراء من مما أسهم في عملية تباطؤ تكاد تكون مغلقة في عملية تدوير النخبة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأغلبية العظمى من أعضاء النخبة ينحدروا من المدن ، حيث تصل نسبتهم إلى 74% في النخبة الوزارية وحوالي 47% في نخبة المجلس التشريعي ، وتدلل النتائج أن 77 عضو من مجموع 117 وزير في التشكيلات الوزارية المختلفة منذ الوزارة الثانية عام 1996 هم أعضاء في المجلس التشريعي ، أما حزبيا فان نسبة أعضاء فتح في مجالس الوزراء حوالي 61% ، أما في المجلس التشريعي فتصل إلى 76% ، وبخصوص اللاجئين فتشير نتائج الدراسة أن أعضاء النخبة السياسية في المجلس التشريعي الذين ينتمون للاجئين الفلسطينيين يمثلون 35% في حين بلغت نسبة غير اللاجئين إلى 65%، ونجد أن نسبة اللاجئين في النخبة تزداد في أعضاء نخبة المجلس التشريعي في قطاع غزة ، وتظهر البيانات أن نسبة اللاجئين في المجالس الوزارية المتعاقبة لا تتجاوز 23% وهي نتائج تدلل على ضعف تمثيل اللاجئين في صفوف النخبة السياسية ولا تعكس تمثيلا يتناسب مع عدد اللاجئين أو أدوارهم النضالية ، وتصل نسبة العائدين إلى 33% من إجمال أعضاء النخبة في المجلس التشريعي ، في حين أنها تصل في النخبة الوزارية حوالي 39.5 وهي نسبة أعلى من مستواها في النخبة التشريعية ، وتعكس حضور قوي للعائدين في المناصب السياسية العليا ، أما نسبة تمثيل النساء فتكشف الدراسة أنها نسبة محدودة جدا ولا تتناسب مع الدور التاريخي للمرأة الفلسطينية في اطار النضال الوطني ولا قوتها الاحصائية عدديا في المجتمع ، اذ بلغت نسبة المرأة في المجلس التشريعي الى 5.7% ، وأعلى نسبة لها في المجالس الوزارية كانت 8%.